للبند الثاني المتعلق باجراء تغييرات جذرية في القيادة ، فقد علله الياف بكونه يعبر عن رغبة جمهور واسع من المقترعين للمعراخ .

مقابل هذا فقد اكد كل من بيرس ودايان وجاليلي ان وثيقة جاليلي لم تلغ وانها ما زالت نافذة المفعول في حال توفير الاموال اللازمة لتنفيذها . وازاء هذا التباين في وجهات النظر بالنسبة لوثيقة جاليلي والاتفاق الشفهي نشر السكرتير العام للحزب اهرون يادلين ، بيانا جاء فيه : « ان المبادىء الموجهة لحملة التجمع العمالي الانتخابية (أي الوثيقة الجديدة) ... لم تأت لتلغي او لتصادق على قرارات سكرتارية الحزب المعروفة باسم وثيقة جاليلي » ... واضاف يادلين : « وبالنسبة الى المبادىء الاقليمية للتجمع العمالي ، المذكورة في الاتفاق الشفهي ، فان الوثيقة لم تشر الى الاتفاق الشفهي بقصد عدم رسم خرائط ، ولكن ليس هناك مبرر للقول انه لم يعد قائما » . (م. د. ف ـ ١٩٧٣/١٢/٦ العدد ٢٣) .

وقد أكدت رئيسة الوزراء جولدا مئير ما ذهب اليه سكرتير عام الحزب في كلمتها اثناء مناقشات اللجنة المركزية فقالت : « ... وبالنسبة لوثيقة جاليلي فانها لم تلق في سلة المهملات . فاذا توفرت لدينا الاموال نستطيع ان نجلس ونقرر ما ينبغي عمله من مخطط العمل الوارد في وثيقة جاليلي ، ولكن اذا كان الاشتراك في مؤتمر جنيف يتطلب الغاء هذه الوثيقة كشرط لتحقيق السلام فدعونا اذن نقترح على ذلك » . (ر أ ـ ٧٣/١٢/٦ ، ملحق ٢٠٨) .

وهكذا سحب الياف اقتراحه باجراء تصويت على الغاء وثيقة جاليلي بعد الحاح من الوزير سابير من اجل ذلك . وبقيت المسألة مجالا للتفسيرات المختلفة حيث لم يجر تأكيد ولا الغاء لوثيقة جاليلي.

لا جديد ... ولكن

كما تباينت الاراء والتقييمات حول الوثيقة الجديدة داخل الحزب ، هكذا كان الحال ايضا ، خارجه . فبينما رأى البعض فيها نهجا جديدا « يرسم خطوط سياسية واقعية » اعتبرها الاخرون مناورة وتكتيكا من ناحية ، ووثيقة تقود الى الاستسلام وتعرض اسرائيل للخطر من ناحية أخرى . وقد تحدث ران كسلف عن ردود فعل بعض الاحزاب على الوثيقة فقال ان مركز حيروت هاجمها بشدة وانه جاء في قرار اتخذه بصددها ما يلي : « ان الحكام العرب الذين اجتمعوا في الجزائر قرروا المطالبة بتصفية اسرائيل . وفي تل ابيب ، قدمت الى اللجنة المركزية لحزب العمل الحاكم وثيقة تقود الى الاستسلام وتعرض اسرائيل للخطر » . وقال كسلف ايضا بان الوثيقة وصفت في نقاش سياسي جرى في ادارة الاحرار المستقلين، بأنها « مناورة لجر انصار ليوبا الياف الى الادلاء بأصواتهم من أجل دايان وجاليلي ». (م. د. ف ـ ١٩٧٣/١٢/٦ ، العدد ٢٣) .

اما دانييل بلوخ فقد علق على الوثيقة في (دافار ١٩٧٣/١٢/٢) بقوله : « انها ترسم خطوط سياسية واقعية ، من خلال تخطي حقل الالغام [المتمثل] بالرجوع الى الماضي » . واضاف ان « الذي يشغل نفسه بالسؤال فيما اذا كانت [الوثيقة الجديدة] قد ابطلت « وثيقة جاليلي » أم لا ، هو انسان لا يعيش في الزمن الحاضر . فكل من يقرأ « وثيقة جاليلي » يعرف انها ارتكزت على فرضيات معينة ـ سياسية وأمنية واقتصادية ـ تقوم على الافتراض ان وقف اطلاق النار سيستمر. وفي اللحظة التي تغيرت فيها الفرضيات الاساسية، لم تعد هذه الوثيقة بالضرورة قائمة ». واضاف بلوخ : « وهكذا ايضا يجب النظر الى عدم ذكر الاتفاق الشفهي في الوثيقة الجديدة . فقد حدد الاتفاق الشفهي عددا من المبادىء بشأن الحدود الامنة المقبولة منا . ولا يزال معظم هذه المبادىء صحيحا ... ولكن ليس من الحكمة الاعلان عنها بصراحة ، وخلق الانطباع كما لو اننا نذهب الى المؤتمر بشروط مسبقة » . والنتيجة التي يخلص اليها بلوخ هي ان الوثيقة تمثل « تسوية واقعية ، فيها ما يرضي مطالب المعتدلين في كلا معسكري الحمائم والصقور » . ويضيف بلوخ : « خلافا للتكتل والحزب الديني القومي ، المستعدين للتنازلات في سيناء فقط ، فان وثيقة حزب العمل تعبر عن الاستعداد للتسوية الاقليمية في جميع الحدود ، بما في ذلك الاستعداد لاعادة أجزاء من يهودا والسامرة (الضفة الغربية) الى الاردن . والعنصر الموجه لحزب العمل هو الرغبة في رؤية دولة اسرائيل دولة ذات طابع يهودي واكثرية يهودية واضحة ومستقرة ، بالاضافة الى مفهوم واقعي ، هو انه لن تحدث تسوية سلمية دون تنازلات اقليمية كبيرة » .